

الطبيعة السياسية المطلبية لأضراب عام

١٩٣١

((دراسة تاريخية))

المدرس الدكتور
حيدر نزار عطية السيد سلمان
الكلية الإسلامية الجامعة
النجف الأشرف

الطبيعة السياسية المطلوبة لاضراب ام ١٩٣١ ((دراسة تاريخية))

المدرس الدكتور

حيدر نزار عطية السيد سلمان

الكلية الإسلامية الجامعة

النجف الأشرف

المقدمة:

شهد التاريخ العراقي المعاصر تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية اتسمت بالخطورة والامتداد التاريخي لتكونها وايقاد شرارتها ووقعها لتبرز كظاهرة على سطح الاحداث، مع ان لهذه التطورات جذوراً أعمق مما يمكن رؤيته عند النظر اليها وهي تتمثل بشكلها الخارجي أمام الباحثين والمتابعين، وكان لتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وبنيتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، تداعياتها وتأثيراتها على البنيان الاجتماعي العام في العراق، وهو ما أدى باستمرار الى شيوع حالة عدم الاستقرار والارتباك السياسي الناتج عن عدم التوازن في بناء هذه الدولة وتشكيلاتها وضعف قدرتها على جمع أفراد مجتمعها ضمن اطار وطني واحد وشامل، على أساس من المساواة، والعدالة، والفرص المتكافئة، ويمكن للباحث ان يقدم عشرات الامثلة في هذا الجانب لاثبات عدم استقرارية هذه الدولة وما يثار من شكوك حول شرعيتها من طبقات اجتماعية واسعة، فكانت من الحوادث التي هددت هذه الدولة ونظامها السياسي، وشكلت أساساً للمراجعة والتقييم عند بعض الشخصيات السياسية العراقية العاملة في فترة العهد الملكي، ومنهم الملك فيصل الاول، الذي كتب مذكرته التقييمية بهذا الاتجاه، هو الاضراب العام الذي شهدته أغلب المدن العراقية عام ١٩٣١، حيث كان هذا الاضراب قد دق ناقوس الخطر وأثار القلق والمخاوف من تداعياته على الوضع العراقي بشكل عام، لذا جاء هذا البحث دارساً هذا الاضراب برؤية جديدة معتمداً التحليل وقراءة ما سبقه من أحداث وتطورات راكمت من عنفوانه، وقوته واندفاع المشاركين فيه، وعلى الرغم من أهمية هذا الحدث التاريخي الذي انطلق مع نهاية العقد الاول من قيام الدولة العراقية فان ما كتب عنه لم يكن كافياً لتحليل احداثه ونتائجه والاسباب المشاركة في وقوعه حيث جاءت الكتابة عنه بشكل ملخص ودون محاولة للربط بين العوامل المتعددة المساهمة في تشكيل صورته المتكاملة، ودراسة العمق التاريخي لجذور تلك المشاعر الغاضبة والمستاءة التي برزت خلال مدة الاسبوعين التي استمر فيها ذلك الاضراب، حيث تكمن أهميته ودراسته كجزء مهم من تاريخ العراق المعاصر، إذ يمكن للباحث ان يكشف حالة التعارض التي سادت تلك الفترة بين الدولة كمؤسسة وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة والراغبة بتحسين اوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، وفسح المجال الحقيقي أمامها للمشاركة السياسية، وقد جاء ذلك بشكل غير مفصول عن محاولات الطبقة السياسية استغلال مشاعر الاحباط،

والاستياء، والغضب لصالحها، ضمن صراعها الدائم مع بعضها للمساك بالسلطة، ويبدو من يوميات هذا الاضراب خروج الجماهير عن انقيادها لهذه الطبقة السياسية وبحثها عن أمل لها ومن بينها.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة ومتعددة كان أبرزها الملفات الحكومية التي وثقت بدقة لهذه المرحلة ونعني هنا وثائق وزارة الداخلية والبلات الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق، بالإضافة الى مجموعة من الكتب التي تناولت في ثناياها هذا الموضوع ومن رؤى متعددة لعل أهمها كتاب الدكتور كمال مظهر أحمد ((الطبقة العاملة العراقية))، الذي درس فيه التطور التاريخي والنضالي لعمال العراق بما عرف عنه من قدرات وقوة بحث ورصانة، وكذلك كتاب الدكتور عبد الرزاق مطلق الفهد عن نشأة الحركة العمالية في العراق، وكتب أخرى أغنت الباحث بالكثير من المعلومات والحقائق.

حاولت دراسة هذا الاضراب برؤية مختلفة إذ جاء هذا من خلال البحث عن الجذور التاريخية للتذمر والقلق الاجتماعيين، والعلاقة القائمة بين النظام السياسي القائم والاكثرية الشعبية، متبعاً الأصول الحقيقية للاضراب دون انكار الاسباب الظاهرة على السطح، ومنها الاوضاع الاقتصادية، وفرض الضرائب الجديدة والدور التحريضي للسياسيين المعارضين للحكومة القائمة، ونعني هنا جماعة حزب الاخاء الوطني المعارضين لحكومة نوري السعيد حيث كانت هذه الاسباب مكمله لما تراكم من اسباب أخرى تكونت عبر تاريخ من الصراع السياسي، والحقيقة ان هدف البحث هو الكشف عن هذه الاسباب الاخرى التي لم يتم النظر اليها بعناية واهتمام لذا جاء البحث كدراسة تحليلية عن الطبيعة السياسية المطالبة لاضراب عام ١٩٣١.

الاضراب العام لسنة ١٩٣١:

كانت الاسباب الكامنة وراء الاضراب العام الذي شهده العراق في تموز ١٩٣١ أعمق من حصرها بالجانب الاقتصادي والحالة المعاشية الصعبة ولابد من النظر بدقة الى تداعيات هذا الاضراب وتفاعلاته الاجتماعية والسياسية والبحث عن الجذور التاريخية لهذا التحرك الجماهيري الكبير الذي وصف من قبل المستر (أدموندس) Edmonds مستشار وزارة الداخلية العراقية على انه ((منطوياً على الانتفاض على النظام))^(١) لذا فهو يستحق العناية والالتفات.

كانت سلطات الاحتلال البريطاني وبعد احتلالها بغداد في ١١ آذار من عام ١٩١٧ قد أصدرت بياناً أوضحت فيه الرسوم الواجبة الاستيفاء من الاهالي لحساب البلديات لكن جباية هذه الرسوم لم يجري تطبيقها بشكل كامل لأن البلديات كانت تتغاضى عن الجباية لاسباب اقتصادية وأدبية كثيرة^(٢) لكن تسنم (نوري السعيد) لرئاسة الوزراء في ٢٣ آذار ١٩٣٠^(٣) أعاد النظر باقرار لائحة جديدة لرسوم البلديات^(٤) عرضت على مجلس النواب الذي أقرها في ١٠ مايس ١٩٣١ وتمت المصادقة الملكية بتنفيذها في ٢ حزيران ١٩٣١^(٥).

تصاعدت اصوات الاحتجاج من صدور هذا القانون وكان الاستياء شديداً بين العمال وصغار الحرفيين في الوقت الذي أخذت فيه الجمعيات العمالية والحرفية المبادرة بيدها لتنظيم الجهد العمالي لمواجهة هذه المراسيم إذ اجتمع رؤساء ٢٣ جمعية وصنفوا بمقر جمعية اصحاب الصنائع يوم ٢٧ حزيران ١٩٣١ وانتخبوا من بينهم وفداً لمقابلة أمين العاصمة ومطالبته بالغاء القانون او تخفيض الرسوم الواردة فيه لكن ذلك لم يقضي الى نتيجة ترضي المفوضين^(٦).

ومن الجدير بالذكر ان التفكير بتنظيم الاضراب كان قد تحدد له يوم الثلاثين من حزيران الا ان الجهود التي بذلها وزير الداخلية (مزامح الباجي) وما قطعه من وعود بتخفيض الضرائب الواردة في رسوم البلديات أقنع رؤساء الجمعيات بتأجيل فكرة الاضراب^(٧).

كان حزب الاخاء الوطني^(٨) الذي قاد الحملات المعارضة التي سبقت عقد معاهدة ١٩٣٠ قد شعر ان الفرصة قد لاحت له لتحريك الشارع العراقي واسقاط حكومة السعيد استكمالاً لمعارضته لهذه الحكومة، وبالفعل فان الحزب ومن خلال جمعية ((أصحاب الصنائع))^(٩) والتي يقودها (محمد صالح القرزاي) القريب من حزب الاخاء الوطني إذ كان الحزب المذكور موضع ثقته بالاضافة الى ان مساعداً آخر للقرزاي في قيادة العمال كان من الاعضاء القبايين في الحزب الوطني وهو (مكي الاشتري)^(١٠).

جاءت هذه الرسوم البلدية متزامنة مع الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم أجمع ومنه العراق نتيجة لآثار وتداعيات الازمة الاقتصادية العالمية التي استمرت بين الاعوام ١٩٢٩ الى ١٩٣٣^(١١). إذ زادت هذه الازمة من الضغط على العراقيين بجميع طبقاتهم وهبطت اسعار المحاصيل الزراعية في الاسواق الرأسمالية العالمية وأصابت البطالة آلاف العمال ومن مختلف الاعمال وقد تحمل العراق نصيبه من التداعيات الخطيرة لهذه الازمة^(١٢)، لاندماجه بالسوق الرأسمالية العالمية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أي بعد فتح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩ حيث قاد ذلك الى حدوث تغيرات مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق^(١٣). وازداد ارتباط العراق بالسوق الرأسمالية العالمية وخاصة الاسواق البريطانية ومستعمراتها بعد احتلال العراق المباشر في سنوات الحرب العالمية الاولى ومن ثم فرض نظام الانتداب عليه بعد نهاية الحرب^(١٤). وعلى الرغم ان الزراعة العراقية كانت المتضرر الاكبر من آثار الازمة الاقتصادية نتيجة التدهور الكبير الذي طرأ على اسعار المنتجات الزراعية والحيوانية وركود أسواقها وخاصة الحبوب والتمور فان هناك ظواهر غير مألوفة بدأت تظهر في الحياة الاقتصادية العراقية خلال سنوات الازمة ومنها افلاس كبار التجار وصغارهم واعلام ذلك الافلاس عبر الصحف العراقية للتخلص من آثار الازمة^(١٥). يمكن القول ان الاوضاع الاقتصادية لم تكن متكيفة مع فرض اجراءات اقتصادية تصيب الفئات القريبة من مستوى خط الفقر وترهقهم برسوم ضريبية جديدة وبالفعل فان الشعور الناقم المتولد عن الازمة الاقتصادية قد ازداد بفرض الرسوم البلدية مما دفع كل من حزب الاخاء الوطني وجمعية أصحاب الصنائع الى توحيد جهودهما

واطلاق الدعوة للاضراب العام الشامل وكان الحزب قد ازداد حنفاً على الوزارة القائمة ولاسيما وزير الداخلية (مزاحم الباجي) الذي ترك الحزب بعد ان كان أحد أعضائه البارزين وقبل عرض نوري السعيد بتولي منصب الداخلية أخذاً معه وثائق الحزب السرية^(١٦). وكان الحزب الوطني قد قدم احتجاجاً الى الحكومة على الزيادات في الرسوم بعد ان طلب منه ذلك عدد من الذين تصيهم هذه الرسوم مطالباً بالغاءها ولما لم تستجب الحكومة لرغبة الناس في الغائها دعا الحزب وجمعية اصحاب الصنائع الى الاضراب العام^(١٧).

بدأ الاضراب يوم ٥ تموز ١٩٣١ باغلاق كافة المحال التجارية وتوقفت الحركة في (بغداد) حيث أصبحت في حالة من السكون التام شمل ذلك جميع مرافق المدينة الحياتية وتوقفت عمليات البيع والشراء وحركة السير والنقل واكتفى الناس بأمر معيشتهم بما لديهم من المؤن في بيوتهم إذ أصبحت الاسواق خالية من المواد الغذائية كالحبز واللحم والفاكهة والخضروات، وتعطلت الصيدليات والمطاعم والفنادق والمقاهي ودور السينما ودفعت صعوبة التنقل بين الضواحي ومركز العاصمة بواسطة وسائل النقل الى السير مشياً على الاقدام للوصول الى المكان المطلوب^(١٨).

اقتصرت الاضراب في اليوم الاول على مدينة (بغداد) لكنه أخذ بالانتشار بالمدن العراقية الاخرى بشكل تدريجي في الايام ٦ و ٧ و ٨ ليشمل كل من (الرمادي) و(الفوجة) و(الحلة) و(النجف) و(الكوفة) و(الديوانية) و(الكويت) و(عفك) و(أبو صخير) و(النصيلية) و(الشامية) و(طويريج)^(١٩) أما مدينة (البصرة) التي يصفها تقرير حكومي بالهادئة ((الذي كان ينبغي آخر من يتأثر))^(٢٠) فقد امتد اليها الاضراب بشكل واسع وكبير في ١٥ تموز ١٩٣١ واتخذ اسلوباً غير سلمياً إذ سار المضربون في شوارع المدينة في مظاهرات شبه مسلحة متحرشين بالمؤسسات الحكومية^(٢١).

اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الفورية لمواجهة الاضرابات وايقافها لاسيما ان كلاً من الملك (فيصل) ورئيس الوزراء (نوري السعيد) كانا خارج العراق حيث تم تكليف وزير الداخلية (مزاحم الباجي) بمنصب نائب رئيس الوزراء لادارة شؤون الحكم في ظل غياب رئيس الوزراء^(٢٢). فحاولت الحكومة افهام الناس ان قانون رسوم البلديات الذي أثار هذا الاستياء الشعبي العارم خول وزير الداخلية صلاحية شطب بعض الرسوم مثلاً خوله تخفيف رسوم أخرى^(٢٣) ولأجل تخفيف الضغط المتصاعد وحدة الغضب الشعبي فقد أصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه:

عدم اكراه أحد على استئناف اعماله وفتح دكانه او مخزنه وانها لا تتدخل في حرية الناس لكنها مستعدة لتنفيذ القانون بحق كل من يتعدى على حرية الغير وان الحكومة قد أوعزت الى أمانة العاصمة بفتح مخازن عامة لبيع اللحوم والخبز والخضروات والفواكه للجماهير بأسعار مخفضة كما ان الحكومة ستقوم بسحب اجازات سائقي السيارات الكبيرة المخصصة للنقل العام داخل بغداد الذين يهدفون من اضرابهم الاضرار بمصالح الناس مع ان الحكومة قد خفضت الرسوم التي كان يؤدونها أما بخصوص

الصيدليات المضربة عن العمل فقد هدد البيان بتطبيق قانون الصحة على جميع أصحاب الصيدليات الذي يفتلون أبواب صيدلياتهم لما ذلك من علاقة بصحة المدينة وسكانها^(٢٤).

قدمت جمعية أصحاب الصنائع بعد ان تم استدعاء عدد من أعضائها وهم كل من (محمد صالح القرزا) و (مكي الاشترى) رئيس جمعية الحلاقين و (سيد حسون أبو الجبن) سكرتير جمعية البقالين و (سيد عبد الله البدرى) مطالبها الى الحكومة ممثلة بأمين العاصمة (محمود صبحي الدفترى) ومحافظ بغداد بحضور وزير الداخلية (مزامح الباججي) في يوم ١٩٣١/٧/٦ وتحددت مطالب المضربين بما يلي:

١. الغاء الرسوم المستحدثة وتخفيض الرسوم السابقة.
 ٢. اعادة فتح جمعية اصحاب الصنائع.
 ٣. تنفيذ مطالب عمال سكك الحديد^(٢٥).
 ٤. الافراج عن الموقوفين الذي كان عددهم ٦٠٠ و غلق كافة الدعاوى ضدهم.
 ٥. الاحتجاج على تصرفات الشرطة تجاه المنظمات العمالية^(٢٦).
- تعهد (الباججي) بعد الاجتماع مع قادة الجمعيات المحركة للاضراب بأنه في حالة انتهاء الاضراب فانه سيوعز الى السلطات البلدية ان تلغي بعض الضرائب وتخفيض القسم الآخر بما يتناسب مع رغبات السكان والضائقة الاقتصادية الحالية^(٢٧).

أصبح قادة الجمعيات الذين اجتمعوا بوزير الداخلية مقتنعين بما وعدهم به الوزير بتنفيذ مطالبهم وقرروا اصدار بيان الى الشعب يدعون فيه الى انتهاء الاضراب واستئناف الاعمال ابتداءً من يوم ١٩٣١/٧/٨ وجاء البيان موقعاً من جمعية اصحاب الصنائع في العراق وكافة رؤساء الجمعيات والاصناف والحرف، وأشار البيان انه قد تم تأليف لجنة من ممثلي الجمعيات المجازة قانوناً وهم كل من (محمد صالح القرزا) و (مكي الاشترى) و (سيد حسون أبو الجبن) لغرض مراجعة الحكومة والتفاوض معها لتنفيذ وعودها، وان هذه اللجنة سوف تنشر النتائج بعد البت بها وفي حالة عدم ايفاء الحكومة بتعهداتها فان اصحاب الحرف والجمعيات قادرين على استئناف الاضراب واتخاذ كل الوسائل المشروعة لتحقيق أماني الامة^(٢٨).

يبدو ان الحزب الوطني وقادته لم تعجبهم النتائج التي توصل اليها أصحاب الجمعيات والحرف مع الحكومة لاييقاف الاضراب وعودة فتح الحوانيت والمحال التجارية ودوام وسائل النقل إذ كان هذا الاضراب سلاحاً سياسياً وجهته المعارضة بغية اسقاط الحكومة فكانت هذه المعارضة ورموزها (جعفر ابو التمن)^(٢٩) و (رشيد عالي الكيلاني)^(٣٠) و (ياسين الهاشمي) تعقد الاجتماعات وتكتب رسائل الاحتجاج الى نائب الملك فيصل الملك (علي) احتجاجاً على اجراءات وزير الداخلية (مزامح الباججي) وتشدده بالضغط على حزب الاخاء الوطني واستخدام القسوة ضد المضربين وقادتهم واعتبار هذه الرسوم مخالفة للقانون الاساسي ((الدستور)) ومجحفاً بحق الاهالي واعتداء صارخ على حرياتهم^(٣١).

كانت المعارضة تضغط بشكل كبير لادامة زخم الاضراب لتحقيق مكاسب سياسية لحسابها إذ تحول الاضراب من اسبابه الاقتصادية وتأثيراته على مستوى المعيشة للفئات الفقيرة من الحرفيين والكسبة الى وسيلة سياسية ضاغطة للانتقام من الحكومة واجبارها على اجراء تغييرات في بنود المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ واستقالة الوزارة واجراء انتخابات نيابية. والحقيقة يبدو واضحاً التباين في مواقف ومطالب المضربين والمحرضين في الاهداف المطلوبة التحقيق ففي الوقت الذي يطالب المتضررين من الرسوم البلدية الغاءها وتعويض العاطلين عن العمل نلاحظ مطالب السياسيين المعارضين ممثلين بحزب الاخاء الوطني باسقاط وزارة (نوري السعيد) سعياً منهم للوصول الى السلطة وقد عبر عن ذلك (نوري السعيد) نفسه بعد عودته الى (بغداد) تلبية لطلب نائب الملك بعد تفاقم الاوضاع وعودة الاضراب بصورة أشد عندما وصف هؤلاء السياسيين الدافعين لقوى الاضراب بـ ((شرذمة من أولي المقاصد المعلومة ان اتخذته وسيلة لمآربها ومنافعها الخاصة))^(٣٢).

ليس من المفهوم والواضح الدور الذي نهض به حزب الاخاء الوطني في تنظيم الاضراب ودفعه الى الاستمرار لكن الواضح انه استغله لاحراج الحكومة كسلاح بيده وحوله الى قضية سياسية وذلك يظهر واضحاً من عدول قادة الاضراب وبضغط من ياسين الهاشمي عن انتهاء الاضراب إذ ان الاتفاق مع الحكومة قد تم بدون تنسيق مع قادة المعارضة و(ياسين الهاشمي)^(٣٣).

زاد من حدة الاضراب واستغلال المعارضة لايقاد حماس المضربين الخلافات بين كل من وزير الداخلية (مزاحم الباججي) وأمين العاصمة (محمود صبحي الدفتري) وسوء العلاقة الشخصية بين الرجلين إذ كان من المفترض ولأجل انتهاء الاضراب ان يستخدم الدفتري مقامه المرموق في (بغداد) وتأثيراته على مختاري سائر محلات المدينة الذين يعتمدون عليه في تعيينهم لأجل فتح الحوانيت وحسب تقرير وكيل وزارة الداخلية (أمنوندس)، ((من الجائز انه له يكن شديد الرغبة في ان ينتهي الاضراب في أثناء مدة قيادة مزاحم بك بمهام رئيس الوزراء أما ما أشعر به انا فهو ان محمود صبحي الدفتري لم يقوم بمحاولة جدية لحمل القوم على استئناف أعمالهم يوم التحول أي يوم الاربعاء في الثامن من الشهر وهو اليوم الذي كان ممكن ان يقرر النفوذ الشخصي مجرى الامور واتجاهها))^(٣٤).

بعد ان استأنف الاضراب في (بغداد) من جديد نشرت الحكومة المئات من عناصر الشرطة والجيش في الشوارع العامة والمراكز الحساسة حيث دعمت قوات الشرطة بقوات اضافية بمعدل من ٥-٣ شرطيين مشاة كل جماعة ارسلت الى مراكز منتخبة بالاضافة الى زيادة دوريات الشرطة المشاة والخيالة ليلاً ونهاراً وأضيف للخدمة عدد من الانفار بثياب عادية^(٣٥).

أما من ناحية الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لكسر الاضراب توفير بعض المواد الغذائية ومنها اللحوم الا ان الدعايات سادت الشارع بحرمة أكلها لأنها غير مذبوحة على الطريقة الاسلامية^(٣٦) فما كان من الاهالي الا رميها في نهر دجلة حيث جرفها جنوباً لتمر بقصر نائب الملك الذي كان يستمع

الى تقرير مقدم من وزير الداخلية الباجي وأمين العاصمة مزاحم الباجي يؤكدون فيه له على انتهاء الاضراب في الوقت الذي كذب هذا الادعاء لحوم الضأن المرمية في نهر دجلة^(٣٧).

أصبحت الحكومة ممثلة برئيس الوزراء وكالة ووزير الداخلية (مزاحم الباجي) في موقف صعب وخطير نتيجة لتداعيات اتساع الاضراب وتزايد الملتحقين به من الجمهور المنشكل من متقاعدين وموظفين سابقين وغيرهم من العاطلين عن العمل من رواد المقاهي بالاضافة الى أنضم اليهم من الموظفين المفصولين الملتهبة قلوبهم التهاباً شديداً بشعور التظلم وقد ضم هؤلاء كل ما لهم من نفوذ الى الحركة الرامية الى إبقاء حالة الاضراب^(٣٨).

ويبدو ان الشرطة السرية كانت متابعة جيدة وتراقب بعين بصيرة لما يجري من اجتماعات ولقاءات سرية بين قادة المعارضة لتشديد الضغط على الحكومة وزيادة حدة الاضراب وتوجيهه بما يخدم أغراضها السياسية حيث تشير تقارير الشرطة السرية الى الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٩٣١/٧/١٠ في مقر الحزب الوطني ما بين الساعة الرابعة والسادسة بعد الظهر وحضره كل من (ياسين الهاشمي) و(جعفر أبو التمن) و(علي محمود) و(محمود درامر) و(رشيد عالي الكيلاني) و(علي جودت الايوبي) و(الشيخ باقر الشبيبي) و(مولود مخلص) و(حكمت سليمان) و(كامل الجادرجي) و(عبد الاله حافظ) وتقرر فيه ارسال وفد للقاء نائب الملك ومطالبته باسقاط الوزارة القائمة والمواضبة بالدعاية للاستمرار على الاضراب وارسال الرسائل الى (النجف) و(كربلاء) و(الكوفة) الى اللجان المحلية والمناصرين لآخبارهم عن سير تقدم الاوضاع وبالفعل فقد نقل هذه الرسائل (الشيخ علي البازي) وهو احد رجال الدين^(٣٩). وبالاطلاع على تقرير الشرطة السرية فان الملاحظة التي تظهر مثيرة للاهتمام هي تلك الشعارات المرفوعة من قبل الجمهور الذي استقبل المجتمعون بعد خروجهم من الاجتماع المذكور اعلاه إذ تظهر الشعارات الحماسية مدى الخروج عن الاطار العام للاضراب والتعبير المتشدد والحاسم للجمهور في اطلاق هتافات تشير بوضوح الى خطورة الموقف من جهة والى فقدان السيطرة على هذا الجمهور الغاضب من قبل زعماء المعارضة من جهة أخرى ولعل ذلك يؤكد مدى الاحتقان الكامن في النفوس والذي عبر عنه مستشار وزارة الداخلية السير آدموندس بوصفه ((تحدٍ للحكومة وأبواب الحوانيت المقفلة هي في نظر الرأي العام العلامة الخارجية المنظورة الدالة على نجاح ذلك التحدي))^(٤٠) وكانت الشعارات المرفوعة كما يلي:

لتحيى المعارضــــــــــــــــة

ليحيى ياســــــــين باشــــــــا

ليحيى جعفر جــــــــلبــــــــي

ليســــــــقط المــــــــاك

لتســــــــقط الــــــــوزارة

هذا التحول في صفة الاضراب من خلال ما دار في الاجتماع الذي عقد في بيت (سماوي الجلوب) ((زعيم عشائري)) في مدينة (كربلاء) بتاريخ ١٩٣١/٧/٦ والذي حضره عدد من زعماء العشائر^(٤٧).

وكان هؤلاء ينتظرون قدوم (ياسين الهاشمي) و(جعفر أبو التمن) و(رشيد عالي الكيلاني) لكنهم لم يحضروا الاجتماع معللين ذلك بتطورات الاضراب العام^(٤٨). ومما يدعو الى الانتباه حضور (الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء)^(٤٩) هذا الاجتماع إذ تكلم الشيخ بالحاضرين قائلاً: ((ان الوقت الحاضر هو وقت خطر ومن صالح الشيعة ان يتحدوا لصيانة حقوقهم، لا زالت القوانين والانظمة تسن وزعماء الشيعة غير متحدين))^(٥٠).

يظهر هذا الشعور بالتهميش، ما وصلت اليه الاوضاع السياسية والاجتماعية في العراق بعد عشرة أعوام من قيام الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١، والمحاولات التي تبذلها القيادات الدينية لتحقيق نوع من التضامن، وتوحيد الهدف بغية الحصول على المساواة والعدالة في المشاركة بإدارة الدولة، والاسهام في صياغة قوانينها ونظامها السياسي ومراعاة لمصالح جميع العراقيين بلا استثناء، وإبعاد النظرة الطائفية في التعامل مع الاكثريّة السكانية سواء في التوظيف الحكومي، أو في ارتقاء المناصب القيادية العليا في الدولة العراقية.

سارت تطورات الاضراب العام في مدن الفرات الاوسط، والجنوب باتجاه يميل الى العنف والفوضى، إذ انتشرت تداعياته في مناطق واسعة ففي (الناصرية) تطور الامر الى صدامات مسلحة بين الشرطة، والجمهور حيث قتل شخص من المتظاهرين وأصيب شرطيان، وتم اغلاق الدكاكين، والمحال التجارية، وتجمهر رجال العشائر مستعدين للهجوم على مراكز الشرطة، وكذلك الحال في مدينة (سوق الشيوخ)، (وكربلاء)، (والنجف)، و(الكوفة) و(الديوانية)، و(الحلة) و(طويريج)، و(المسيب)، حيث وصل الاضراب في هذه المناطق ذروته في يوم ١٥ تموز ١٩٣١^(٥١)، وفي مدينة (المشخاب) كان التطور الابرز محاولات المضربين المتظاهرين الذين يشعرون بمرارة الاستغلال من قبل بعض شيوخ العشائر والمتنفذين في علاقاتهم مع الطبقة السياسية بالهجوم على عضو مجلس الاعيان، وصاحب الاقطاعات الزراعية الكبيرة السيد (نور الياسري) للانتقام منه، الا انه استطاع الخلاص منهم والفرار لاجئاً الى دائرة الشرطة^(٥٢). ان الباحث يمكن ان يفسر ذلك بما لحق الزراعة من خطر كبير، لاسيما وان مدينة (المشخاب) معروفة باعتمادها على المحاصيل الزراعية المهمة كالرز والحنطة حيث كان للأزمة الاقتصادية تأثيرها في هبوط أسعار المنتجات الزراعية، وركود أسواقها، وما لحق من أضرار بالغة بالحالة المعاشية للفلاحين دون ان يتأثر ملاكي الاراضي الكبار تأثراً واضحاً جراء ذلك، ويمكن لنا كذلك ان نرى التناقض في مواقف بعض زعماء العشائر الذين يعقدون الاجتماعات، وهم أصلاً من ملاكي الاراضي الكبار مع مواقف الفلاحين وحتى الكسبة، والحرفيين الصغار المكتوبين بنار الازمة الاقتصادية، وقد امتزج ذلك كله بما لحق هؤلاء من مظالم اجتماعية كان الاضراب العام قد أبرزها للسطح، وأخرج ما

في داخل النفوس من هيجان ورفض للواقع الموجود ضمن هذه المنطقة وخاصة مدينة (الديوانية) التي توصف بأنها مركز للعواصف في العراق^(٥٣).

أما مدينة (البصرة) فقد تدهورت الاوضاع فيها الى درجة كادت السلطة المحلية ان تفقد السيطرة على زمام الامور هناك، ففي الخامس عشر من تموز عام ١٩٣١ تم اعلان الاضراب العام فيها، فسارت جموع المضربين في الشوارع في مظاهرات شبه مسلحة وراحوا يهاجمون المؤسسات الحكومية، والتقى قسم من المضربين بسيارة متصرف البصرة (محمود فخري الملي) فاحاطوا بها وكسروا زجاجها، الا ان المتصرف وبسبب عنف الجماهير وغضبها اضطر الى اللجوء الى دار السيد (عبد الله الموسوي)، وهو أحد رجال الدين المعروفين فيها طالباً حمايته^(٥٤)، وحسب التقرير الذي كتبه مستشار وزارة الداخلية (أدموندس) فان ما جرى في (البصرة) وبعد عودة الزائرين من مدينة (كربلاء) عقب انقضاء مراسيم زيارة الاربعين يعد أهم حوادث الاضطراب على الاطلاق وفي مدينة كانت أبعد ما ينتظر ان يقع فيها ما وقع في العراق بأسره إذ ظلت الجماهير التي يصفها بـ((بالدهماء)) خارجة خروجاً تاماً تقريباً عن سيطرة السلطات طيلة يومين ونصف يوم في اضراب عام يرافق سير مواكب العزاء لمناسبة وفاة النبي (١)، على الرغم من ان قوات الشرطة قد تم تعزيزها بـ(١٣٠) جندياً من رجال الجيش العراقي، وبمساعدة من القوات البريطانية، وبالفعل فان المضربين هاجموا المؤسسات الحكومية في البصرة وجرى تبادل للنيران سقط من جراءها عدد من الضحايا، ولكن الاضراب لم يقتصر على مركز مدينة البصرة بل انتقل الى الزبير، و(أبي الخصب) حيث ذهب نتيجة لاطلاق النار عدد من المتظاهرين، ولاسيما ان مدينة (أبو الخصب) قد ظلت مراكز الشرطة فيها محاصرة لفترة طويلة^(٥٥).

ونتيجة لتزايد الاضطرابات في (البصرة) ووصول الامر الى حد الصدام المسلح ولفشل المحاولات الحكومية للسيطرة على الشارع واعادة هيبته فان الحكومة المحلية اتخذت مجموعة من الاجراءات منها نقل الاجانب المتواجدين في المدينة الى خارج منطقة الخطر، كما أصدر متصرف البصرة بياناً دعا فيه الى الهدوء، واخلأ الشوارع وحظر التجوال في الطرقات، وحذر من ان الحكومة ستضرب المتظاهرين بالرصاص في الوقت الذي طلبت الشركات الاجنبية العاملة هناك من الحكومة البريطانية توفير الحماية لها فكانت الاستجابة بارسال بارجة حربية رست على رأس الخليج المشرف على مدينة البصرة^(٥٦).

طلب متصرف (البصرة) من المتظاهرين ان يختاروا عنهم ممثلين للتفاوض بغية ايقاف الاضراب فتم اختيار (سليمان فيضي) والمحامي (محمد زكي) حيث أبلغهم المتصرف ان المجلس البلدي في المدينة سيجتمع بأمر من وزير الداخلية للقيام بتعديل بعض المواد وطلب منهم ابلاغ المتظاهرين بذلك واقناعهم بالتزام الهدوء والسكينة الا ان الجمهور الغاضب استمر في تظاهراته وهجماته على دوائر وسيارات الشرطة حيث دام هذا الاضراب ثلاثة أيام من الشدة والعنف^(٥٧).

تصاعد الشعور بالخطر الناجم عن ارتفاع مستوى التحدي للسلطة المركزية والنظام السياسي القائم، وما يشكله ذلك من انزلاق متوقع نحو ازدياد في وتيرة العنف والفضى التي تهدد الطبقة السياسية ونفوذها وامتيازاتها ان كانت الموجودة في السلطة أو المعارضة^(٥٨)، ولذا وبعد ان عجز نائب الملك ووزير الداخلية (مزاحم الباججي) في معالجة الموقف عن طريق التفاوض او استخدام القوة المفرطة المسلحة أبرق نائب الملك الى (الملك فيصل) طالباً منه العودة لادارة الازمة المهددة لاركان النظام، واذا تعذر حضوره فعلى رئيس الوزراء العودة حالاً^(٥٩)، وكان (نوري السعيد) قد بعث برقية الى وزارة الداخلية في ٩ تموز عن طريق المفوضية العراقية في تركيا يطلب فيه ابلاغ قادة الاضراب انه سوف لن يتعاطف مع أي طلب يقدم من قبلهم ما لم يمتنعوا عن التحريض وتحريك الشارع وان يعودوا الى أعمالهم^(٦٠).

عاد (نوري السعيد) وهو المعروف بدهائه وخبرته السياسية الطويلة في الخامس عشر من تموز ١٩٣١ مبتدئاً باتخاذ اجراءات عاجلة تجمع بين المناورة، والحزم حسب طبيعته السياسية المعروفة، ففي ليلة وصوله عقد اجتماعاً مع مجلس الوزراء استمر لمدة اربع ساعات، ثم استدعى قادة الاضراب من رؤساء الجمعيات من السجن، وبدأ يفادهم حول انتهاء الاضراب متعهداً لهم باعادة النظر في مواد قانون رسوم البلديات وان الحكومة تعطف على مطالبهم، وعازمة على مساعدتهم بكافة الوسائل وأصدر أوامره بالافراج عنهم وعن زملائهم الموقوفين^(٦١).

أصدر رئيس الوزراء (نوري السعيد) منشوراً الى الشعب حاول فيه كسب تعاطف الجماهير عبر دغدغة مشاعرهما الوطنية وتوقها الى تنويع استقلال العراق بدخول عصبة الامم المتحدة^(٦٢)، شارحاً الجهود التي بذلها في هذا السبيل ومتابعة القضية العراقية في المحافل الدولية ناقلاً البشرى الى العراقيين بأن الجهود قد تكملت بالنجاح لكن هذه البشرى لم تكتمل مع وجود الاضراب احتجاجاً على قانون رسوم البلديات بتحريض من شرذمة من السياسيين أصحاب المقاصد^(٦٣)، وأشار السعيد الى ان حكومته تعاملت مع الازمة الاقتصادية العالمية بما يتلائم والواجب الوطني، والمصلحة العامة حيث عمدت الى تخفيض كثير من الضرائب، والرسوم التي ترهق كاهل الطبقات المكلفة بدفعها، وهي قد انطلقت من نفس الاسباب لسن قانون رسوم البلديات لتخفيف الرسوم البلدية عن عاتق أرباب الحرف والصنائع وغيرهم من المكلفين أسوة بغيرهم من الطبقات التي ساعدتها الحكومة^(٦٤)، وحاول رئيس الوزراء توجيه الاتهام الى بعض الساسة المثيرين للدعايات مستغلين سوء التفاهم الحاصل لمصلحتهم المعروفة لدى الجميع بأنهم هؤلاء يرهبون الناس، ويكرهونهم على اقفال حوانيتهم ومخازنهم ومقاهيهم، محذراً بشدة بما لدى الحكومة من سطوة وقوة وبمؤازرة الجماهير قادرة على مواجهة هذه ((الشرذمة)) بصرامة كما وصفها البيان^(٦٥).

وتأكيداً لخطة (نوري السعيد) في انتهاء الاضراب، وبايعاز منه، فقد أصدر مجلس أمانة العاصمة قراراً الغى بموجبه الرسوم البلدية عن (١٩) صنفاً من اصحاب الحرف والمهن المهمة ويشمل

ذلك القصابون، والبقالون، والخبازون، وأصحاب بعض المرافق الخدمة الحيوية، وبعد أيام قليلة صدر قرار آخر مشابه يقضي بالغاء الرسوم عن ١٧ صنفاً آخر وتخفيض الجانب الاكبر من الضرائب الاخرى الواردة في قانون رسوم البلديات^(٦٦).

ويبدو ان الأوضاع قد اتجهت الى الاستقرار في (بغداد) والمحافظات الاخرى عدا البصرة إذ ان حمى الاضراب أخذت بالانخفاض التدريجي، وخفت حدته، ولاحق بواكر انفراج في زخم الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية، حيث بدأ أصحاب المحال التجارية والحوانيت والمقاهي يفتحون أبوابهم، على الرغم من الاحتكاكات البسيطة التي ما زالت تلاحظ بين فترة وأخرى وفي مدن مختلفة، الا ان الاتجاه العام كان صوب انتهاء الاضراب^(٦٧). لاسيما ان هناك شعوراً بالتذمر عند الكثير من الاهالي أخذ بالتبلور نتيجة لشحة بعض المواد الغذائية وارتفاع أثمانها وزيادة معدلات البطالة^(٦٨). لكن الاضراب في البصرة أخذ بالاتساع وأدى الى فقدان الحكومة المحلية سلطتها على حد كبير على الرغم من التعزيزات والاجراءات الامنية التي اتخذتها الحكومة للحيلولة دون امتداد الاضراب والتظاهر شبه المسلح الى ضواحي المدينة مما اضطر (نوري السعيد) ان يطير الى البصرة في اليوم العشرين من تموز ليشرف بنفسه على ادارة الازمة الحاصلة في المدينة وانهاء الاضراب^(٦٩)، ولذلك فقد اتخذت السلطات هناك اجراءات قاسية لتحقيق هدفها وشتت حملة من الاعتقالات بحق الذين اعتبرتهم محرضين على الاضراب والتظاهر في المدينة، حيث تم اعتقال (سليمان فيضي)، و(ابراهيم البجاري)، و(حبيب الملاك)، و(طه الفياض)، و(حسن الناصح)، و(كاظم الحاج شويش). إذ نفي هؤلاء الى مدينة (عانة) تطبيقاً لقانون دعاوى العشائر^(٧٠) على الرغم من كونهم لا يخضعون لهذا القانون^(٧١). وبسياسته المعهودة استطاع (نوري السعيد) انتهاء الاضراب العام مستخدماً الشدة واللين^(٧٢)، متبعاً اسلوباً يعتمد على تفريق الصفوف والاستعانة بالمقربين منه سواء من الشخصيات او من الاحزاب والجمعيات التي أعلنت رفضها لما أسمته ((الاعتداء على الحرية العامة واستعمال السلاح والعصي كل ذلك والحكومة تعاملهم بالرأفة والحنان))^(٧٣)، وتبع ذلك حملات لملاحقة الذين عدتهم الحكومة متورطين في قيادة الاضراب والتحريض عليه حيث تم احالة العديد منهم الى المحاكم ومع ذلك فان المضربين قد حققوا بصورة عامة الاهداف التي سعوا اليها عبر الاضراب عندما أرغموا السلطة على تخفيض الضرائب والغاء قسماً منها^(٧٤). لكن تفاعلات الاضراب وتداعياته استمرت حتى بعد توقفه. إذ شهد المجلس النيابي جلسات عاصفة من الاتهامات والاتهامات المعاكسة حول حقيقة الاضراب ومسببيه وإتهم أكثر من نائب وزير الداخلية (مزاحم الباججي) بوصفه السبب الرئيس في توسع الاضراب وتمدده الى مناطق متعددة من العراق نتيجة سياسة القسوة والمعاملة السيئة التي عومل بها المضربون وممثليهم^(٧٥)، اما السياسيون الطامحون بالوصول الى السلطة والذين حرضوا على الاضراب، فقد استمروا في مساهمهم السلطوي دون توقف إذ لم يستطيعوا اسقاط حكومة (نوري السعيد) في هذه الحركة الشعبية^(٧٦).

إن ما يدعوا الباحث الى التعمق في طبيعة هذا الاضراب ودراسته من خلال دراسة طبيعة تكوين الدولة العراقية ١٩٢١ ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والطبقة السياسية التي تولت المناصب الاساسية والقيادية في هذه الدولة تدعو الباحث الى البحث عن الجذور الحقيقية التي راكمت مشاعر الغليان والتذمر لتبرز شكل واضح على السطح مثيرة جملة من التساؤلات والاشكالات المتعلقة بالواقع الاجتماعي وعملية البناء المجتمعي، وفي هذه الحالة لا يمكن اغفال الجذور التاريخية التي أوقدت في النفوس هذه المشاعر لاسيما ان الاضراب العام قد تزامن مع أهم مناسبتين دينيتين تخرج فيهما المشاعر المكبوتة الى العلن كتعبير عن المظلومية التاريخية عند الاغلبية من العراقيين، وقد أكدت الشعارات المرفوعة طبيعة هذه المشاعر، واستعادة التاريخ ليكون قاضياً على ما يحدث، ففي المراسيم الخاصة بزيارة الاربعةين جاء قسم من الشعارات على النحو التالي^(٧٧):

موكب بغداد والحلة:

اتحاد يلوك الناي يا جماعة جعفرية
ليش خملانين كوموا سوا النفسكم حمية (أو أهمية)
يمتى تظهري يا أبو صالح صارت العالم بريية
فكنا من ذولة الاعادى التي تريد منا ضريبة

موكب الحلة في كربلاء:

ما نسلم الضريبة أبداً ما نتبع أذاننا
حسين شلون ترضى والظلم منهم علينا

موكب كربلاء:

شيعة علي فيها الزود خلي العشائير نايمية

موكب الديوانية:

هيا يا شيعة اهتدوا بزي الهضم والذل كفاكم

ان الشعارات والاهازيح تشير بوضوح الى مشاعر من الاحباط، مما يدعو الى التوحد، وتأكيد الالهية، لان الفرقة والتكاسل قادت الاوضاع الى هذا السوء واطارة الشعارات الى جماعة معينة واستعادة البحث عن المنفذ ممثلاً بالامام المهدي (عج) تؤكد على قوة الضغط المسلط والمشاعر المحبوسة الناجمة

عن السياسة الطائفية المتوارثة من سنوات الحكم العثماني، واستمرت خلال السنوات العشرة من تشكيل الدولة العراقية ١٩٢١-١٩٣١ والحقيقة ان انتقادات كانت توجه من قبل المرجعيات الدينية في النجف الى النظام السياسي القائم والحكومة لكون هذا النظام ليس للشيعية^(٧٨) فيه سوى دور ضئيل يتعارض مع مصالح الشيعة^(٧٩)، ولعل الاضراب العام عبر عن هذا الاستياء من هذا التمثيل الذي لا يعبر عن حقيقة الواقع السكاني بالاضافة الى التهميش الواضح في الوظائف المهمة ومنها العسكرية^(٨٠) حيث يمكن ملاحظة ضعف تواجد الشيعة في المناصب العسكرية الى درجة خطيرة علماً انهم يشكلون العمود الفقري للمراتب الدنيا كالجنود وضباط الصف في تشكيلة الجيش العراقي^(٨١)، ويظهر هذا التناقض الحاد بين من تقع عليهم الضرائب في الوقت الذي لا يتمتعون بتمثيل سياسي عادل نزوعاً نحو التعبير العنيف لحد التمرد فما حدث ١٩٣١ لم يكن حدثاً بسيطاً في تاريخ الدولة العراقية، بل انفجاراً كبيراً كاد ان يغير الاوضاع السياسية والاجتماعية، لذا كان التقرير الخطير الذي أعده مستشار الداخلية العراقية أدموندس يشير بوضوح الى حقائق صادمة للطبقة السياسية الحاكمة فالاضراب كما يقول ((كان اعراباً ناجحاً تماماً وليس غير مشروع عن القلق))^(٨٢) ويضيف أدموندس في مجال تقييمه للإضراب: ((في كربلاء والنجف يوم ٧ تموز وهو اليوم الذي يبلغ فيه عدد الزوار من الشيعة مئات الالوف في كل من هاتين البلديتين كرس نصف ذلك اليوم للقيام بالشعائر الدينية، والنصف الآخر للقيام بالهوسات ضد الحكومة، وكان قد سبق ذلك الشيء الكثير من الدعاية... ان تطور الحركة باتجاهها الاثني هذين يجب منطقياً ان يكون معادياً للبيت المالك ففي بغداد كثرت في يومي ١٠ و ١١ من الشهر (الأدعية) الجمهورية، وتتوقلت من مكان الى مكان، حتى بلغت أقصى الاسواق القروية من الفرات حكاية من نوع الاسطورة مفادها ان هناك شبه ناموس طبيعي يقضي بتنازل الملك عن العرش اذا استمر الاضراب مدة شهر كامل))^(٨٣).

واذا حاولنا العودة الى السنوات الاربعة التي سبقت الاضراب للنقصي عن الاسباب الداعمة لقوته ومشاعر الغضب التي أطلت بلا ريب فإن التوتر القائم الذي شهده العراق على أسس طائفية يمنحنا قدرة على التحليل والاستنتاج، إذ ان القضايا الخطيرة التي شحنت الاجواء بالطائفية عمقت الشعور بالاستياء، وزادت من حالة القلق ففي عام ١٩٢٧ كان المدرس السوري أنيس النصولي عاملاً في الشحن الطائفي، عندما ألف كتاباً مقررّاً للدراسة الثانوية بتكليف من مدير المعارف العام (ساطع الحصري)^(٨٤) عن ((تاريخ الدولة الاموية)) أثار موجة عارمة من الغضب والهيجان الشعبي، وبين صفوف مراجع الدين الشيعة، إذ عُدَّ ما جاء في الكتاب^(٨٥) طعنًا بالعقيدة الدينية للشيعة الذين يشكلون النسبة العديدة الاكبر لسكان العراق مما حمل وزير المعارف (السيد عبد المهدي) على منع تدريس كتاب النصولي الانف الذكر في المدارس الحكومية العراقية والى طرد المدرس من وظيفته كمدرس للتاريخ العربي في المدرسة الثانوية المركزية في (بغداد)^(٨٦).

وكان لإجراء وزير المعارف ردود فعل مناهضة من قبل بعض المدرسين العرب العاملين في العراق وكذلك من قبل طلبة الثانوية المركزية في (بغداد) حيث نظم هؤلاء مظاهرات احتجاج ضد قرار الوزير بوصفه عملاً ضد ((حرية الفكر))^(٨٧).

كانت هذه الحوادث فاعلة في إثارة المشاعر المعادية للحكومة والنظام السياسي القائم والتي تراكت في النفوس بمزيد من المرارة الدافعة الى الحراك الاجتماعي، ولاسيما من الطبقات الشعبية التي تتأثر بشكل أكبر من تداعيات مثل هذه الحوادث، وبالفعل فإن ما وقع من حراك عنيف ((إضراب ومظاهرات)) في عام ١٩٣١، يمثل استمراراً تاريخياً لما سبق من تطورات سياسية واجتماعية في العراق، ولعل الباحث يجد حتى في المناقشات الحامية حول قضية التجنيد الإلزامي ما يستدعي التوقف والرصد بوصفها من الجذور التاريخية الممهدة لما لحق من تطورات في التاريخ السياسي العراقي المعاصر، فما دار من مناقشات سواء داخل مجلس النواب او بين الشخصيات السياسية المتصدرة للمشهد السياسي العراقي في تلك الفترة التاريخية وعلى صفحات الصحف العراقية يشير بوضوح الى الهوة الواسعة بين نزعتين الاولى تدعو الى فرض الاجراءات والقرارات فرضاً دون محاولات للإصلاح الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة بين كل الفئات العراقية، والاخرى تحاول انجاز الإصلاح الاجتماعي وتثبيت العدالة والمساواة سواء في التركيبة السياسية والعسكرية، او في مجال ازالة الشكوك والمخاوف التي تسود الاوساط الدينية والمتقفة والشعبية منذ قيام الدولة العراقية، فعندما تم عرض قانون خدمة العلم ١٩٢٧ من قبل وزارة (جعفر العسكري) جوبه بمقاومة شديدة وخاصة من حزب النهضة^(٨٨) وجريدته النهضة مما أدى الى توتر اجتماعي وانتشار روح العداء لرجال الحكومة في الاوساط العراقية الشيعية وهذا ما دفع بالسيد (عبد المهدي المنتفكي) الذي كان وزيراً للمعارف في وزارة العسكري وعضواً في حزب الشعب الذي يرأسه (ياسين الهاشمي) الى الاستقالة على الرغم ان الحزب الذي ينتمي اليه كان من المنادين الاقوياء بتطبيق قانون التجنيد الاجباري^(٨٩).

ان اضراب ١٩٣١ الذي وصف على أنه ((أول تمرد واسع النطاق للطبقات الدنيا ضد المظاهر العديدة للعلل الاجتماعية))^(٩٠) كانت له جذوره في المشاعر الشعبية المستاءة من سوء التوزيع في مناصب الدولة والهيكلية السياسية القائمة مثلما كان الاضراب نفسه يمثل حلقة تاريخية وسطى، قادت الى مزيداً من الشعور بالتظلم والاقصاء، فما حدث في أوسع اضراب شهده العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ كان تحولاً مهماً في المطالب المرفوعة من قبل الجماهير التي حاولت الطبقة السياسية المعارضة^(٩١) استغلالها بغية تحقيق مطامحها السياسية إذ ((سرعان ما تحولت المطالب الخاصة التي كانت وراء التظاهرات الى شعارات اكثر عمومية ضد نظام الحكم بمجمله في العراق بما في ذلك الملكية))^(٩٢).

وبالبحث هنا لا ينكر الدوافع الاقتصادية ودور التجمعات العمالية ومن وراءها الساسة المعارضين في المساهمة بالاضراب وتوسيع نطاقه، ولكن لابد من الوقوف على الاعماق الحقيقية الفاعلة في هذه الموجة العارمة من الغضب الشعبي، والذي يدل بوضوح على المتراكم في النفوس من مشاعر استياء وغضب على مجمل الاوضاع السياسية القائمة، والاستئثار الخطير بالسلطة دون اعتبار للفئات الاجتماعية الاخرى التقليدية او التي أخذت بالانبثاق نتيجة التطور التاريخية، وانتشار التعليم، ودخول الافكار السياسية الجديدة الى البلاد، مما دفع بالحراك الاجتماعي الى المزيد من التصاعد مترافقاً بقوة مطلبية ذات قاعدة اجتماعية واسعة، واعتقد ان ذلك التطور في المشاعر المعادية للنظام السياسي والقلق الاجتماعي المربك لبناء الدولة ولاستقرار الاوضاع العامة وديمومة البقاء للنظام السياسي ونخبته السياسية أثار قلق وخشية الملك (فيصل الاول) عبر عنه بتقييمه للوضع السياسي - الاجتماعي في العراق في مذكرته التي كتبها في اعقاب حوادث الاضراب العام ١٩٣١ حيث كتب مذكرته في ٣ آذار ١٩٣٢ وتم توزيعها على المقربين منه والمعارضين له على حد سواء^(٩٣)، وتمنحنا قراءة المذكرة قدرة على الاستنتاج المنطقي الذي يربط بين الشعور بالظلم وما حدث في اضراب ١٩٣١ حيث يقول الملك فيصل الاول في مذكرته: ((ان المثل الصغير الذي ضربه لنا الاضراب العام يكفيننا لتقدير حساباتنا ووضعها موضوع الاعتبار))^(٩٤).

ويقدم فيصل جملة من المعالجات التي يرى فيها حلاً لرفع شعور الظلم والاستياء وبناء دولة عصرية تقوم على اساس المساواة بين أبنائها^(٩٥)، فمن الامور التي يمكن الاستدلال من خلالها على الصلة بين الاضراب لعام ١٩٣١ والارث المتراكم من التهميش والاقصاء لفئات اجتماعية واسعة هو ذلك الامتداد الشعبي لهذا التحرك الجماهيري وبروز مظاهر التعبير عن المظالم المذكورة والحصول على قسط اكبر من السلطة باساليب عكست الاستعداد لاستخدام العنف بعد فشل محاولات متكررة لتحسين الاوضاع وتقاسم حقيقي للسلطة والوظائف العامة بين المكونات العراقية، وتجسد هذا المسعى لايضاح المطالب السياسية بمظاهر متعددة من الاجتماعات والمقاومة للاجراءات الحكومية وكانت المذكرة التي تقدم بها زعماء الشيعة الى المندوبين الاجانب في العراق عام ١٩٣٤ تشير بوضوح الى الروح السياسية المطلوبة^(٩٦).

ويبدو ان الاضراب العام مثلما كانت له جذوره التاريخية فانه كان نفسه عاملاً مؤثراً في ما لحقه من أحداث وتطورات في العراق، وتساعد حدة الشعور بالتذمر والاستياء عند الاغلبية من العراقيين.

الخاتمة:

ما يمكن ان يتوصل اليه الباحث من استنتاجات تتمثل في:

أولاً: قوة الحراك الاجتماعي الذي شهده المجتمع العراقي في عقد الثلاثينات من القرن العشرين.

ثانياً: الرغبة الجامحة لتحقيق التغيير واصلاح الاوضاع العامة في البلاد ما يخدم كل الفئات الاجتماعية دون تمييز.

ثالثاً: مدى الشعور المتراكم بالتهميش وعدم تمثيل النظام السياسي للدولة العراقية لكل التطلعات والفئات الاجتماعية المختلفة.

رابعاً: تصاعد روحية العمل المنظم القادر على المبادرة وتحقيق المطالب المنشودة.

خامساً: هشاشة البنية الاجتماعية السياسية المتكونة بعد عام ١٩٢١ وبروز الوعي بتناقض مكونات هذه البنية.

سادساً: تحول المطالب الشعبية الى مطالب ذات ابعاد سياسية تقوم على أساس انصاف الاكثرية السكانية ومنحها حقوقها السياسية الكاملة.

سابعاً: قوة الصراع السياسي بين القوى السياسية المختلفة في العراق بعد مرور عقد من تأسيس الدولة العراقية الحديثة.

ثامناً: الدور الذي تؤديه الشعائر الدينية في المجال السياسي عندما يتم المزج بين الديني والسياسي بغية تحقيق أهداف متعددة الأغراض.

تاسعاً: الشعور المتولد عند الطبقة السياسية لاسيما الملك فيصل والمستشارين الأجانب بعظم المسؤولية وعدم استنباب الأوضاع العامة والتهديد الموجه للنظام السياسي القائم من الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً وبعداً عن السلطة.

Abstract:

The contemporary history of Iraq has been characterized by political social economical developments. These developments could be marked by danger in their formation as a phenomenon of events. The establishment of the public social state in Iraq which led to a condition of instability and political confusion because of unbalanced of establishing this state and its organizations and because this state is in capable of rallying its citizens in one thorough patriotic society depending on justice equality and equivalent opportunities. All of these led many classes of citizens to suspect their government's legality. There were some events menaced this state and its

political system, many Iraqi politicians, including king Faisal I, had reviewed and evaluated these events during royal epoch. The king mentioned in his diaries the strike in most Iraqi cities in ١٩٣١. It generated a state of unstability and fears of collapse of the situation in Iraq. So this research studies this strike in new vision depending on the analysis of the previous events and developments. Despite the importance of this historical events , it isn't mentioned in details wholly. This paper is a summary of the historical depth of the disgust and anger feelings emerged for two weeks of the strike. The study of the strike is an important part of the contemporary history of Iraq. Any reader can note the contradiction between the government organizations and the different social classes which wanted to improve the social and economical situations.

The search is based on different and various references such as governmental documents and files which explain that period accurately. They include ministry of interior Affairs and Royal palace documents which have been archived as well as some books contain this subject like Dr.kamal mudhir Ahmed's book "The Iraqi working class" which studies the historical development of the Iraqi workers. There is also Dr.Abdul Razaq MuTleq Al-fahad's book which discusses the development of worker's movement in Iraq. There are also many books contain a lot of facts and information. I try to discuss the strike in different vision, so this research shows the historical roots of the citizens complaint and anxiety over the relations between the political regime and the majority of people. I follow the real origin and causes of the strike without denying the apparent reasons such economic situation , taxes and the incitement role of the opposition of the government. I mean "Akhaa National Party" opposed to Noori Saeed Government. These reasons were complementary for other reasons accumulated by the political conflict. In fact, the aim of the research is to reveal other reasons which weren't mentioned in details. So this research is an analytical study for the political name of the strike in ١٩٣١.

هوامش البحث

- (١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، مذكرة مستشار وزارة الداخلية، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، ٢١، ص ٨.
- (٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، ج٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص ١٤١.
- (٣) نص قانون رسوم البلديات على فرض ضرائب على أصحاب الحرف والمهن المختلفة والتجار وشمل القانون العديد من أصحاب الحرف الصغيرة الذين يعانون أصلاً من شظف العيش أمثال الحمالين وصباغي الاحذية والبقالين والحلاقين وغيرهم من أصحاب الحرف إذ أصبح يفرض بموجب هذه الرسوم ضريبة تتراوح ٥ - ١ روبية شهرياً على الحرف المذكورة أعلاه وعلى صاغة الذهب (٣) شهرياً والحقيقة ان هذه الضريبة التي فرضت شهرياً على الكسبة والحرفيين تشكل ارهاقاً لوضعهم المعاشي.

- عبد الرزاق الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢-١٩٥٨، بغداد، حزيران ٢٠٠٥، ص ١٠٢.
- (٤) كُلف (نوري السعيد) بتشكيل وزارته الاولى هذا العام بغية التمهيد والتفاوض مع الجانب البريطاني لتوقيع معاهدة جديدة بين الطرفين وبالفعل فقد استطاع السعيد من عقد هذه المعاهدة المسماة بمعاهدة ١٩٣٠ للتفاصيل ينظر: أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠، ص ١٥٣-١٦٤.
- (٥) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٧٥، ص ١١٠.
- (٦) كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية التكوين و بدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١ ص ٢٠٣.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.
- (٨) بذلت النخبة السياسية المعارضة لمعاهدة ١٩٣٠ جهوداً حثيثة لتوحيد جهودها الرامية الى افشال مساعي (نوري السعيد) بعقد هذه المعاهدة وتكللت جهود هذه النخبة بتوحيد الحزب الوطني الذي يتزعمه السياسي المعروف (جعفر أبو التمن) وحزب الاخاء الذي يتزعمه (ياسين الهاشمي) تحت اسم حزب الاخاء الوطني ليقود المعارضة القوية لحكومة السعيد الذي أعاد تشكيل حزب العهد العراقي على تراث جمعية العهد المشكلة عام ١٩١٩ وكان هدفه الاساس الحصول على قاعدة نيابية وشعبية لتمرير عقد المعاهدة لعام ١٩٣٠. ينظر: حنا بطاطو، العراق، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، منشورات دار القبس، الكويت، بلا تاريخ، ص ٢٣٣.
- وحول جمعية العهد ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط ٧، ج ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩، ص ١٤٨ - ١٥٠.
- (٩) للاطلاع اكثر عن نشوء هذه الجمعية وتطورها التاريخي والادوار التي نهضت بها في قيادة الحركة العمالية العراقية في نضالها لتأكيد ذاتها وأثبت وجودها كعامل مؤثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال عقدي الثلاثينات والاربعينات من القرن العشرين ينظر: كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص ١٣٩ - ١٩٤.
- (١٠) عبد الرزاق الفهد، المصدر السابق، ص ١٠٤، مظفر عبد الله الامين، جماعة الاهالي منشؤها، عقيدتها، ودورها في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠١، ص ٦١.
- (١١) أصابت الازمة الاقتصادية العالمية الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى منطلقاً من (الولايات المتحدة الاميركية) لتنتقل عداها الى بقية الدول الاوربية الصناعية ومنها الى بقية أنحاء العالم المرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالاقتصاد الرأسمالي إذ ان المنافع الاقتصادية العظيمة التي حققها الاقتصاد الاميركي في سنوات الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨ وحاجة الدول المتحاربة الى البضائع والمنتجات ازدادت بعد ان سخرت هذه الدول كل مصانعها ومعاملها والطبقة العاملة فيها في نطاق المجهود الحربي، لكن الانتعاش الاقتصادي الذي لاحت بوادره على اقتصاديات هذه الدول ساعد في استعادة قوتها الاقتصادية ودوران عجلة مصانعها فساد الكساد والتوردي الاقتصادي (الولايات المتحدة الاميركية) نتيجة العرض الكبير مقابل الانخفاض في الطلب، للمزيد ينظر: كلود جوليان، الامبراطورية الاميركية، ترجمة: ناجي أبو خليل وفواد شاهين، بيروت ١٩٧١، دار الحقيقة للطباعة ١٩٧١.
- (١٢) رزاق ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦، ص ١٩.
- (١٣) كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، دراسة تحليلية، مكتبة البديليسي، بغداد ١٩٨٧، ص ٩٣.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٩٥.
- (١٥) لابد من الإشارة الى البحث الرائع الذي كتبه الدكتور كمال مظهر أحمد عن تداعيات هذه الازمة على الاوضاع

الاقتصادية والاجتماعية في العراق وما قدمه هذا البحث من تفاصيل مثيرة ودقيقة تستدعي التوقف والانتباه خاصة ما يتعلق منها بتطور الحالة الاجرامية الخطيرة المصاحبة للتردي الاقتصادي العام وتطور الاساليب الجرمية وتجاوز الكثير من المحرمات في هذا الجانب، للاطلاع اكثر ينظر: كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص ٩٨-١١٥.

(١٦) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(١٧) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، منشورات الطليعة العربية، بيروت ١٩٦٥، ص ٥١.

(١٨) عيد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣، ص ١٤١.

(١٩) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، حوادث الاضراب اليومية في الالوية، ملف رقم ()، ورقة ١٩، ص ٥٨.

(٢٠) دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي، ملف رقم ()، و ١٨، ص ٥٦.

(٢١) سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي من رواد النهضة العربية في العراق، تحقيق وتقديم باسل سليمان فيضي، ص ٣٩٦-٣٩٧، ط ٣، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٩٦-٣٩٧.

(٢٢) كان الملك (فيصل الاول) في زيارة رسمية لتركيا فكلف شقيقه الملك (علي) أن يكون نائباً عنه في مدة غيابه اما رئيس الوزراء نوري السعيد كان يقوم بجولة اوروبية إذ كان قريباً من عصابة الامم المتحدة أثناء بحثها قضية دخول العراق للعصبة ثم التحق بالملك في تركيا وكان ينوب عنه في رئاسة الحكومة ووزير المالية رستم حيدر الى ان سافر حيدر بدوره الى الخارج تم تكليف مزاحم الباججي وزير الداخلية ليكون وكيلاً لرئيس الوزراء، كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة، ص ٢١٠.

(٢٣) عيد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٣، ص ١٤٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٢-١٤٣.

(٢٥) كان عمال السكك الحديدية قد أضربوا في العام نفسه على أثر قيام مديريةية السكك الحديدية بخفض أجور العمال وفسخ عقود المقاولين العراقيين وتشغيل الاجانب بدلاً عنهم إذ طالبوا بالغاء هذه الاجراءات، وكان لجمعية أصحاب الصنائع دورها البارز في تنظيم وقيادة هذا الاضراب والمفاوضة مع الجهات الحكومية لتنفيذ مطالب المضربين، ينظر: رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص ١٧.

(٢٦) عيد الرزاق الفهد، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٢٧) كمال مظهر، الطبقة العاملة، ص ٢٠٨.

(٢٨) عيد الرزاق الفهد، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٢٩) جعفر أبو التمن: ١٨٨١-١٩٤٥ ولد في بغداد لأسرة تعمل بالتجارة حيث أشرف جده لأبيه على تعليمه وتنقيفه، تمتع بشخصية مؤثرة وكان له نشاط سياسي منذ بدايات تشكيل الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ والسنوات التي سبقتها حيث اشترك بثورة العشرين، أسس الحزب الوطني، وتولى عدة مناصب وزارية للاستزادة. ينظر: عبد الرزاق الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨.

(٣٠) رشيد عالي الكيلاني: ١٨٩٢-١٩٦٥ سياسي عراقي اشتهر بمواقف متنوعة طيلة حياته السياسية حيث تولى مناصب حكومية رسمية بين تولي عدة مناصب وزارات رئاسة الوزراء، قاد الحركة المعروفة باسمه ١٩٤٠ ضد القوات البريطانية للمزيد ينظر: قيس جواد علي الغريزي، المصدر السابق.

(٣١) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر للعهده الملكي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، ط١، المكتبة العصرية، بغداد ٢٠٠٦، ص ٧٣.

- (٣٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، جـ٣، ص٧٣.
- (٣٣) سامي عبد الحافظ، الاضراب العام ١٩٣١، آفاق عربية، (مجلة)، بغداد، السنة الأولى، ايار ١٩٧٦، ص٧٣.
- (٣٤) دار الكتب والوثائق، سجلات البلاط الملكي، مذكرة مستشار وزارة الداخلية، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، وثيقة ٢٦، ص٧٢.
- (٣٥) المصدر نفسه، وثيقة ٢٠، ص٦٣.
- (٣٦) عبد الغني الملاح، المصدر السابق، ص١١١.
- (٣٧) الحسني، تاريخ الوزارات، جـ٣، ص١٤٦.
- (٣٨) دار الكتب والوثائق، سجلات البلاط الملكي، مذكرة مستشار وزارة الداخلية، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، وثيقة ٢١، ص٧١.
- (٣٩) وزارة الداخلية، مديرية التحقيقات الجنائية، سري وشخصي، ٤٥٠، بتاريخ ١١ تموز ١٩٣١.
- (٤٠) دار الكتب والوثائق، سجلات البلاط الملكي، مذكرة مستشار وزارة الداخلية، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، و٢١، ص٧٣.
- (٤١) وزارة الداخلية، مديرية التحقيقات الجنائية المركزية، سري وشخصي، ٤٥٠، بتاريخ ١١ تموز ١٩٣١.
- (٤٢) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢ ترجمة زينة جابر أديس، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦، ص١١٩.
- (٤٣) عبد الرزاق الفهد، المصدر السابق، ص١٠٩.
- (٤٤) رزاق ابراهيم حسن، المصدر السابق، ص٢٠.
- (٤٥) مجلة آفاق عربية، العدد التاسع، السنة الأولى، ص٧٣.
- (٤٦) عبد الرزاق الفهد، المصدر السابق، ص٧٣.
- (٤٧) حضر هذا الاجتماع كل من سيد (محسن ابو طبيخ) و(محمد آل عبطان) و(سلمان آل عبطان) و(مرزوك العواد) و(سماوري الجلوب) و(عبد الواحد آل سكر) و(عبادي الحسين) و(مظهر الحاج صكب) و(سعدون الرسن) و(عجة الدلب) و(علوان الحاج سعدون) و(عمران الحاج سعدون) و(حسن السهيل) و(حمود البدن) و(داخل الشعلان) و(صلال الموج) و(شعلان العطية) و(جري) رئيس عشيرة آل زياد.
- (٤٨) العديد من الاسماء الواردة ذكرهم ضمن الحاضرين في هذا الاجتماع كانوا من المؤيدين الاشداء لحزب الاخاء وزعيمه (ياسين الهاشمي) وكان لهم دورا مؤثرا في التحركات العشائرية لاسقاط الحكومات وبتوجيه من حزب الاخاء الوطني عام ١٩٣٥ وضمن ما كان يجري من تخطيط مسبق في اجتماعات الصليخ حيث بيت (رشيد عالي الكيلاني) واستطاع هؤلاء بما قاموا به من تحركات مسلحة في مناطق عشائهم بوسط وجنوب العراق من اسقاط وزارتي (محمد جميل المدفعي) و(علي جودت الايوبي) ليشكل الهاشمي الوزارة بعد تكليفه من الملك (غازي) بذلك. للمزيد من التفاصيل حول دور العشائر السياسي وفي احداث ١٩٣٥ ينظر: حيدر نزار السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، ط١ معهد العلمين للدراسات العليا، مطبعة زيد، بغداد ٢٠٠٧، ص٨٩- ص١١٧.
- (٤٩) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٧٤، ص٢٠٤.
- (٥٠) مديرية التحقيقات الجنائية، المصدر السابق.
- (٥١) المصدر نفسه.
- (٥٢) دار الكتب والوثائق، سجلات البلاط الملكي، مذكرة مستشار وزارة الداخلية، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، وثيقة ٩، ص٥٨.
- (٥٣) عبد الرزاق الفهد، المصدر السابق، ص١٠٩.

- (٥٤) الفيضي، المصدر السابق، ص ٣٩٧.
- (٥٥) دار الكتب والوثائق، سجلات البلاط الملكي، مذكرة مستشار الداخلية، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، وثيقة ١٨، ص ٥٤.
- (٥٦) دار الكتب والوثائق، سجلات البلاط الملكي، مذكرة مستشار وزارة الداخلية، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، و ١٨، ص ٥٥.
- (٥٧) فيضي المصدر السابق، ص ٣٩٨ - ص ٣٩٩.
- (٥٨) تشكلت النخبة السياسية العراقية بعد تأسيسها الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١ من مجاميع الضباط الشريفيين وهم الذين التحقوا بالثورة العربية التي أعلنها وقادها الشريف حسين بن علي في حزيران ١٩١٦ ضد العثمانيين في فترة الحرب العالمية الأولى وبتسسيق مباشر مع البريطانيين حيث تخلى هؤلاء الضباط المداومين في صفوف الجيش العثماني عن هذا الجيش ليلتحقوا بقوات (الشريف حسين) بالإضافة الى عدد من المدنيين والمثقفين الذين تعاونوا مع فيصل الاول في حكومته السورية ١٩٢٠، ومنهم عدد كبير من الشخصيات العربية القومية وقد شكل هؤلاء القادمون مع فيصل عند تنويعه ملكاً على العراق في آب ١٩٢١ العمود الفقري للنخبة السياسية العراقية الحاكمة والمعارضة على حد سواء وتكونت منهم البنية الأساسية للدولة الجديدة ونظامها السياسي وكانوا يتداولون السلطة فيما بينهم بشكل أوتوماتيكي اعتماداً على ارادات ملكية وتوسطات وعلاقات شخصية في صراع محموم على السلطة ليكونوا نسيجاً اجتماعياً سياسياً متوافقاً في أغلب الاحيان بمواقفه وآراءه من القضايا المختلفة والنظام السياسي القائم ويتمتع بروح تضامنية عند الشعور بالخطر، متوحداً في مواجهته، والدفاع عن امتيازات ومصالح طبقية حصل عليها هؤلاء في سياق توليهم مسؤوليات الدولة الجديدة لذا فإن ممارستهم للسلطة السياسية والمسك بخيوطها جعلتهم يشكلون مانعاً أمام الجيل الجديد المتطلع الى التغيير والمشاركة السياسية بوصفهم الجيل القديم الذي بنيت بوجوده وافكاره الدولة العراقية وهذا ما سبب إرباكاً خطيراً للحالة السياسية العراقية وخلخل البنيان الاجتماعي نتيجة الصراع بين تقليدية الجيل القديم من السياسيين وتطلعات الجيل الجديد الراغب في الترقى، والصعود في الهرم السلطوي، والمشاركة السياسية، وقد انتهى هذا الصراع من التحدي، والاستجابة في ١٤ تموز ١٩٥٨ باسقاط النظام الملكي، ووصول الجيل الجديد من المدنيين العسكريين المتعاونين فيما بينهم الى السلطة في العراق.
- للاطلاع والاستزادة : ينظر: اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨ - ١٩٦٣، ترجمة المحامي جرجيس فتح الله، دار نيز للطباعة والنشر، السويد ١٩٨٩، ص ١٧، مجيد خدوري، العراق الجمهوري، انتشارات الشريف الرضي، قم ١٤١٨هـ، ص ١٠ - ص ١٦.
- (٥٩) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ - ١٩٧٤، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ١٩٧٤، ص ٢٠٤.
- (٦٠) دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة الخارجية د/١/٦، وثيقة ٢٢، ص ٧٤.
- (٦١) كمال مظهر، الطبقة العاملة، ص ٢١١.
- (٦٢) للتفاصيل اكثر حول الملباسات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية بالتعاون مع الجانب البريطاني لتسهيل عملية دخول العراق كعضو في عصبة الامم المتحدة وما رافقها من نقاشات ومفاوضات دولية والتزام الدولة العراقية مقابل دخولها هذا المحفل الدولي ينظر: عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط ٣، مطبعة العاتي، بغداد ١٩٦٧، ص ٢٠٦ - ص ٢١٤.
- وحول دور (نوري السعيد) الملحوظ ومساعيه المبذولة في هذا المجال ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، بغداد، شركة التاييمز للطبع والنشر ١٩٨٧.
- (٦٣) عبد الرزاق الحصري، تاريخ الوزارات، ج ٣، ص ١٤٧.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ١٤٧.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

- (٦٦) كمال مظهر، الطبقة العاملة، ص ٢١١.
- (٦٧) للاطلاع على تقويم أمني حول عملية انفراج الازمة ومتابعة دقيقة للتحسن التدريجي للاوضاع العامة في (بغداد) ومدن الفرات الاوسط والجنوب. ينظر: دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، وثيقة ١٩، الصفحات من ص ٥٨ - ص ٦٣.
- (٦٨) عبد الرزاق، الحسني، تاريخ الوزارات ج-٣، ص ١٤٧.
- (٦٩) كمال مظهر، الطبقة العاملة، ص ٢١٣.
- (٧٠) طبقت السلطات البريطانية قانون دعاوى العشائر بعد احتلالها العراق، حيث أصبح بإمكان زعماء العشائر حل المنازعات، والخلافات حسب هذا القانون بينهم، وبين أفراد عشائهم، أو بين أفراد العشائر أنفسهم في حالة المنازعة، ويبدو أن البريطانيين قد أعدوا تطبيق هذا القانون في العراق بعد ما كانوا قد طبقوه في منطقة ((بلوشستان ١٨٧٥))، إذ إن البريطانيين اعتمدوا على زعماء العشائر في ضبط الامن في مناطقهم، ومد نفوذهم الى هذه المناطق، وكان قانون دعاوى العشائر يثير اعتراضات واسعة من بعض الساسة والفئة المثقفة لما يحدثه من تعددية في القوانين النافذة في البلد الواحد مما يشكل إرباكاً وفوضى قضائية وقيام ثورة ١٩٥٨ ألغى هذا القانون المثير للجدل للاطلاع ينظر: فؤاد حسين الوكيل، جماعة الاهالي في العراق ٣٢ - ١٩٣٨، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٧٩، ص ٣٤.
- (٧١) سليمان فيضي، المصدر السابق، ص ٤٠١ - ص ٤٠٢.
- (٧٢) كان مجلس الوزراء قد أصدر مرسوماً في ١٦ تموز ١٩٣١، أراد فيه كسر عزيمة المضربين، وانهاء اضرابهم، هدد فيه الجهات التي تحاول ارغام اصحاب الاعمال والحرف، والمهن بالعقوبات القاسية لإجبارهم عن الاستمرار في الاضراب، والتظاهر مثلما هدد بفرض العقوبات على اللذين يروجون، أو ينشرون أخباراً كاذبة، ويسينون للحريات العامة من خلال طبع وتوزيع المنشائر التحريضية، وكذلك أعطى الحق لحجز الرسائل البريدية والبرقية. لتفاصيل اكثر ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج-٣، ص ١٤٨.
- (٧٣) فيضي، المصدر السابق، ص ٤٠٢.
- (٧٤) عبد الرزاق الفهد، المصدر السابق، ص ١١٤.
- (٧٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج-٣، ص ١٥١.
- (٧٦) عبد الرزاق الفهد، المصدر السابق، ص ١١٤.
- (٧٧) دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، الهوسات يوم ٧ تموز ١٩٣١ أي يوم الأربعاء في كربلاء، و ٢٠، ص ٦٤.
- (٧٨) لم يزداد تمثيل الشيعة العراقيين العرب من عام ١٩٢١-١٩٣١ عن ١٨% من الوزارات القائمة والمشكلة خلال هذه الفترة وهذه النسبة تعد بكل المقاييس ضئيلة في تحقيق تمثيل عادل وحقيقي لكل المكونات السكانية في العراق، فعلى سبيل المثال كان هناك ما بين عامي ١٩٢١-١٩٣٦ خمسة وزراء فقط أما من الشيعة أو الاكراد من بين ٥٧ وزيراً، وقد ولد كل هذا استياءً تصاعد في الفترات اللاحقة بغية الحصول على تفاصيل اكثر ينظر: اسحاق نفاش، شيعة العراق، ط ١، انتشارات المكتبة الحيدرية، قم ١٩٩٨، ص ١٧٢ - ص ١٨٥، وكذلك جاريت ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ٢٠٠٩، ص ٥٥.
- (٧٩) تريب، المصدر السابق، ص ١١٧.
- (٨٠) كان تأسيس الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ قد جاء على اساس الضباط الشريفيين القادمين مع فيصل الذين شكلوا النواة الحقيقية في تنظيم وقيادة هذا الجيش وجلهم من خريجي المدارس العسكرية العثمانية والخادمين السابقين في الجيش العثماني وقدمت الحكومة اغراءات لجذب هؤلاء للخدمة في الجيش العراقي الجديد وفي الوظائف الهامة

الأخرى، للتفاصيل ينظر؛ رؤوف البحراني، مذكرات رؤوف البحراني لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٦٣، اعداد وتحقيق محمد حسين الزبيدي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٨، ص ١١٢- ص ١١٤.

(٨١) عبد الكريم الآري، مشكلة الحكم في العراق، لندن ١٩٩٨، ص ١٠- ص ١٥.

(٨٢) دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي، مذكرة مستشارة وزارة الداخلية، ملف رقم (٣١١/١١١٣)، و ٢١، ص ٧٠.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٨٤) ساطع الحصري: ١٨٨٨-١٩٦٨ من أصل سوري ولد في صنعاء باليمن، حيث كان يعمل والده رئيساً لمحكمة الاستئناف الجنائية، تأثر بأفكار جمعية تركيا الفتاة وعمل مدرساً كما ألف كتباً للمدارس العثمانية وتنقل في عدة وظائف حيث جاء مع فيصل الى العراق وتولى ادارة التعليم فيه مع بدء تأسيس الدولة العراقية الحديثة، كان قومياً متشدداً في طروحاته، أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ وبقي مديراً له حتى تقاعده ١٩٥٧.

(٨٥) للاطلاع على تفاصيل دقيقة عن مضمون الكتاب ومحتوياته وكيفية معالجته لقضايا تاريخية عقائدية خطيرة تشكل حجراً أساسياً في البناء الثقافي والهوية الجماعية لقسم كبير من المسلمين، ينظر: عبد الكريم الآري، المصدر السابق، ص ٢١٦- ص ٢٢٩.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٨٧) من أبرز الطلبة الذين شاركوا في المظاهرات المناهضة لقرار وزير المعارف (عبد المهدي المنتفكي) كل من (حسين جميل) و(عبد القادر اسماعيل) اللذين أصبحا فيما بعد أعضاء في جماعة الاهالي وأصبح الاول عضواً مهماً في الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة (كامل الجادرجي) ووزيراً في التعديل الوزاري الذي أجراه (عبد الكريم قاسم) والثاني عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ورئيساً لتحرير جريدة الحزب ((اتحاد الشعب)) بعد تموز ١٩٥٨، للمزيد من التفاصيل ينظر على التوالي: مظفر الامين، المصدر السابق، ص ٦١. ابريل دان، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

(٨٨) تأسس حزب النهضة بعد صدور قانون الاحزاب السياسية في ٢ تموز ١٩٢٢، إذ تقدم بطلب الاجازة في أوائل آب ١٩٢٢، وبعد اجازته انتخب محمد أمين الجرججي زعيماً له، وكان حزباً ناشطاً في مجال الرفض الشديد للوجود البريطاني والسياسة الانتخابية في العراق، وهو ما عبر عنه في مقاومته العنيفة لتوقيع معاهدة ١٩٢٢ وقد واجه المندوب السامي في العراق ((بيريسي كوكوس)) مقاومة الحزب النشطة بحله واغلاق جريدته، وعاد الحزب عام ١٩٢٤ لممارسة نشاطه من جديد، وكان معبراً بصراحة عن تطلعات وطموحات لفئات واسعة من العراقيين رافضاً السياسة الطائفية، والاقصاء بأدلاً أقصى الجهود لتعديل توجهات النظام السياسي القائم، والطبقة السياسية الحاكمة داعياً الى العدالة والمساواة في المناصب الحكومية والوظائف العامة، ومراعاة حقوق الاكثية السكانية، اتهم الحزب وزعيمه بالتشدد في مطالبه وطروحاته من قبل التقارير البريطانية، وكان للجرججي دور مهم في صياغة ميثاق الشعب ١٩٣٥، للمزيد ينظر على التوالي: عبد الجبار مصطفى، تجربة العمل الحزبي الجيهوي في العراق بين ١٩٢١- ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨، ص ٩٢- ص ٩٣، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨، ص ٩١- ص ٩٢.

(٨٩) لم تقتصر معارضة قانون الدفاع الوطني ((قانون التجنيد)) على الشيعة وحدهم بل ان الاكراد كانوا أيضاً من المعارضين الاشداء لهذا القانون الذي صدرت الارادة الملكية بتنفيذه في ١٢ حزيران ١٩٣٥ ولعل رفض الشيعة جاء لأسباب متعددة منها نظرهم لهذا القانون بوصفه تكريس لهيمنة وتعزيز سلطة بغداد المركزية بالإضافة الى ذكريات الشيعة عن التجنيد في العهد العثماني ولم تكن معارضة القانون نابعة من انعدام الروح الوطنية أو عدم الولاء للدولة العراقية، للمزيد من التفاصيل ينظر: الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٢، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨،

ص ١٠٠، اسحاق نقاش، المصدر السابق، ص ١٦١.

(٩٠) فيبي مار، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٩١) يشير عبد الكريم الازري وهو احد الوزراء في العهد الملكي الى ما يشبه الحقيقة ان الاحداث برهنت ان العراق يفتقر الى الزعامة السياسية الواعية والمدركة لمسؤوليتها سواء عند السنة او الشيعة اما الشيعة فقد كانت قيادتهم السياسية موزعة بين رؤساء العشائر والسادة الريفيين وأغلبهم من الاقطاعيين كما كان اكثرهم يركضون وراء ساسة (بغداد) لتحقيق مصالحهم ومآربهم وأطماعهم الذاتية، ولم يكونوا اكثر من دمي في أيدي ساسة بغداد يحركونهم كما يشاؤون او يستغلونهم لتحقيق مآربهم الخاصة وبين بقايا زعامة دينية كانت قليلة التجربة والخبرة في الشؤون السياسية ولم يكن يوجد آنذاك بين المدنيين من الشيعة زعامة سياسية رشيدة بمعنى الكلمة وكان أغلبهم لا يجرأون على مهاجمة سياسة التمييز الطائفي التي قام عليها نظام الحكم معتبرين هذا العمل منقصة اما الجبهة السنية حكومة ومعارضة التي تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية ما حدث فقد كانت تفتقر هي الاخرى الى الزعامة السياسية الناصحة العميقة التفكير والتي تدرك كنه الداء الذي كان يعاين منه آنذ الكيان العراق وهو ان استئثار فئة واحدة تمثل أقلية من الشعب بالسلطة والحكم وأجهزته المدنية والعسكرية وحرمان الشعب من المساهمة العادلة فيها غير صحيح ولا يمكن أن يدوم، ينظر: الازري، المصدر السابق، ص ٨٣ - ٨٤.

(٩٢) تشارلز تريپ، المصدر السابق، ص ١١٨.

(٩٣) (٩٣) للاطلاع على اسماء الشخصيات السياسية التي عرض عليها الملك فيصل الاول مذكرته، ينظر: الازري، المصدر السابق، ص ١.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(٩٥) للاطلاع على نص المذكرة وما تضمنته من تقييم ومقترحات، ينظر الملاح، المصدر السابق، ص ٣٥ - ص ٤٠.

(٩٦) من أهم المطالب المقدمة الى المندوبين الاجانب في العراق في هذه المذكرة لعام ١٩٣٢ تقاسم السلطة نسبياً بين الشيعة والطوائف الاخرى في العراق وزيادة عدد الشيعة في بعثات الطلبة الذين يرسلون للدراسة خارج العراق واستثمار موارد حكومية في المناطق الشيعية وتوزيع عوائد الوقف توزيعاً نسبياً على المؤسسات الدينية السنية والشيعة، وحرية التعبير، واجراء استفتاء تحت اشراف الامم المتحدة. ونشرت مجلة العرفان اللبنانية في عددها الصادر في آيار من سنة ١٩٣٢ مذكرة حملت عنوان ((صوت من العراق)) جاءت مذيبة بتوقيع ((الهيئة العامة للشيعة ف العراق)) أرسلت نسخ من هذه المذكرة حسب المجلة الى عصابة الامم المتحدة في جنيف ووزارة الخارجية البريطانية والتركية والايرانية والى المندوب السامي في العراق ورئيس مجلس النواب البريطاني ومجلة ((الايزابيث)) البريطانية طالب فيها مرسلوها بتحقيق العدالة في ادارة أمور الدولة العراقية بصورة متساوية بين جميع العراقيين والمطالبة بتحسين الخدمات وخصوصاً فيما يتعلق بالتعليم، كما نشرت المجلة مقالات اخرى بأقلام كتاب عراقيين أبرزهم عبد الرزاق الحسيني المؤرخ العراقي المعروف طالبوا باتصاف الشيعة في ادارة الدولة، للتفاصيل ينظر: العرفان ((مجلة))، مج ٣، ج ١، آيار ١٩٣٢، ص ١٤ - ص ١٦، مجيد حميد الحدراوي، مجلة العرفان اللبنانية دراسة تاريخية ١٩٠٩ - ١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ١٩٩٧)، ص ٦٧ - ص ٦٨.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الرسمية غير المنشورة:

وثائق دار الكتب والوثائق في بغداد.

أ. ملفات البلاط الملكي

١. مذكرة مستشار وزارة الداخلية، الملف المرقمة (٣١١/١١١٣).

٢. حوادث الاضراب اليومية في الألوية.

٣. الهوسات يوم ٧ تموز، ١٩٣١ (يوم الاثنين).

ب. ملفات وزارة الخارجية، الملف المرقمة د/١/٦.

ثانياً: الكتب العربية والمعرية:

- احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢ دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.
- اسحاق تفتاش، شيعة العراق، انتشارات المكتبة الحيدرية، قم، ١٩٩٨.
- اوريل دان، العراقي في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، ترجمة المحامي: جرجيس فتح الله، دار نيز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩.
- جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩.
- جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الاسلامي (دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية) ط١، جامعة بغداد، ١٩٩٣.
- حنايطاطو، العراق الكتاب الاول، ترجمة: عتيق الرزاز، منشورات دار القبس، الكويت، د.ت.
- رؤوس البحراني، مذكرات رؤوف البحراني لمحات عن وضع العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٦٣، اعداد وتحقيق محمد حسين الزبيدي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
- رزاق ابراهيم حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء النظم النقابي ١٩١٨ - ١٩٦٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦.
- سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي من رواد النهضة العربية في العراق، تحقيق وتقديم: باسل سليمان فيضي، ط٣، دار الساقى، بيروت ١٩٩٨.
- عبد الجبار مصطفى، تجربة العمل الحربي الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحرية

للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.

- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، مطبعة العاتي، بغداد، ١٩٦٧.
- عبد الرزاق احمد القري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، شركة التايميز للطبع والنشر، بغداد ١٩٨٧.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط٧، ح١، ج٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، ج٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.
- عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
- عبد الرزاق مطلق الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢-١٩٥٨، بغداد ٢٠٠٥.
- عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٧٥.
- عبيد خدوري، العراق الجمهوري، انتشارات الشريف الرضي، قم: ١٤١٨هـ.
- فؤاد حسين الوكيل، جماعة الاصول في العراق ١٩٣٢-١٩٣٨، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩.
- فيبي ماد، تاريخ العراق المعاصر للهد الملكي، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠٠٦.
- قيس جواد علي الغريزي، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦.
- كلود جوليان، الامبراطورية الامريكية، ترجمة: ناجي ابو خليل وفؤاد شاهين، دار الحقيقة للطباعة، بيروت، ١٩٧١.
- كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.
- كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسة تحليلية، مكتبة البديسي، بغداد، ١٩٨٧.
- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨، منشورات الطليعة العربية، بيروت، ١٩٦٥.
- مظفر عبد الله الامين، جماعة الاهالي منشوها وعقيدتها ودورها في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
- ناجي شكوت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٧٤.

الطبيعة السياسية المطالبة لاضراب عام ١٩٣١ ((دراسة تاريخية)) (٢٥٣)

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

١ - مجيد حميد عباس الحدراوي، مجلة العرفان اللبنانية دراسة تاريخية ١٩٠٩-١٩٣٦، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الآداب، ١٩٩٧).

رابعاً: المجلات:

• آفاق عربية بغداد، السنة الأولى/ آيار ١٩٧٦.